الإيضاح
في علل النحو

لأبي القاسم الزجاجي

المتوفى سنة ٣٣٧ هـ

تحقيق

مازن المبارك

الناشر
مكتبة دار العروبة
٢٢ شارع الجمهورية القاهرة

مطبعة المدني
المؤسسة السعودية بمصر
شركة حسني الطرزي بالسكاكيني ت ٤٠٨٥١
١٣٧٨ هـ — ١٩٥٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده لا شريك له ، وصلّى الله على محمد عبده ورسوله ، صلاة تقرِّبُنا من رضوان الله سبحانه .

و بعدُ ، فقد خَلَّف أسلافُنَا من أهل اللسان العربىّ كنوزاً من العلم والبيان ، ولـكنَّها لم تزل مخبوءة بين جُدْران دور الـكتب ، لا يعرف الخَلَفُ منّا سوى أسمائها ، إلاّ من قيَّضَ الله له أن يحمل عِبْءَ هذا العِلم ، فتيسّر لبعضهم أنْ يطّلع عليها مخطوطةً فى مخابئها ، مع عُسْر منالها ، ومع تشتّتها فى الآفاق ، ومع ضيق الوقت عن الاستفادة منها . فأصبحَ حقًّا علينا أن نبادر إلى إحيائها ونشرها ، فإن زكاة العـلم تيسيره ونشرُه . فمن أجل ذلك عزمت « دار العروبة » على أن تشارك فى إحياء العلم ونشره وتيسيره ، طالبةً من الله رضاه وتوفيقه .

وهذا أوّل كتابٍ تنشره دار العروبة ، من سلسلة « كنوز العرب » تحرّينا أنْ نختاره من عشرات الـكتب ، لأنَّه أوّل كتاب فى مثل موضوعه تطبعه المطبعة العربية . وهو فى بابٍ من علم العربيّة ، جَهل الناسُ أصولَه ، أَلَّفه إمام من أئمة النحو ، هو الزجاجى « عبد الرحمن بن إسحق » المتوفى سنة ٣٣٧ . فهو إذن أصلٌ من الأصولِ ، لا يستغنى عَنْه من أرادَ أن يعرفَ فلسفة النحو معرفة تعصمه من الحيرة ، وتسدّد خُطَاه فى أبوابه المختلفة .

ونسأل الله سبحانه أن يعيننا على نفضِ الغبارِ عن أمثاله من كنوز العرب ، حتى تخرجها المطبعة مجلوَّة لأهل العلم وطالبيه . فاللهمّ اجعل جهدنا قربةً نزدلفُ بها إلى رضاك ، ونتّقى بها سخطك .

عن دار العروبة

محمود محمد شاكر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بقلم الأستاذ الدكتور شوقى ضيف

لعل لغة من اللغات لم تعرف عناية بنحوها كما عرفت ذلك لغتنا العربية ، فقد توفرت منذ أوائل القرن الثانى للهجرة صفوة من العلماء ذوى النظر الثاقب والحس اللطيف على وَضْع أصول هذا النحو وقواعده ، تدفعهم إلى ذلك حاجة المستعربين ، الذين دخلوا فى الإسلام أفواجاً بل أمماً وشعوباً ، إلى تعلم لغة القرآن الكريم والوقوف على دلالات ألفاظه ودقائق معانيه .

ونهض علماء البصرة والكوفة بهذا العِبْء الجليل ، فانبروا يسجِّلون قراءات الذكر الحكيم ، ويجمعون الشعر الجاهلى والإسلامى ، ويقيِّدون ملاحظاتهم اللغوية . وكان للبصريين الحظ الأوفر فى البحوث النحوية ، ولم يلبث عيسى بن عمر الثقفى أن وضع فيها كتابين هما : الإكمال والجامع . وخلَفه الخليل ابن أحمد الفراهيدى الأزدى ، فتمَّت لعلم النحو عنده آلاته وتكامل منهاجه ، وإن كان لم يؤلف فيه مصنَّفا ، غير أن تلميذه سيبويه الفارسى ألَّف على هَدْى إملاءاته « الكتاب » فأحاط فيه بأصول النحو وقواعده كافَّة .

وليس معنى ذلك أن نشاط المدرستين : الكوفية والبصرية ، خمد منذ هذا التاريخ ، بل لقد ظل مشتعلاً متوهجاً ، ولكن لا فى وَضْع الأصول والقواعد النحوية فقد وُضعت ، وإنما فى بحث الفروع وتشعيبها وفَتْق العلل وتشقيقها . وتميزت كل مدرسة من المدرستين بخصائص اشتهرت بها ، فبينما عُنيت الكوفة بالاستقراء والأخذ عن الأعراب والاهتمام بالشواذ اللغوية والنحوية ، عُنيت البصرة

باطراد القواعد وتعميمها وتقديم القياس على السماع . وأفادت المدرستان جميعاً من المنطق والفلسفة ، كما أفادتا من كل الجو العلمى الذى عبق أريجه فى علمى الفقه والكلام .

ولانصل إلى نهاية القرن الثالث الهجرى حتى تتقارب المدرستان المتنافستان ، بل حتى تندمجا فى مدرسة جديدة ، هى مدرسة بغداد التى عُنى حُذَّاق النحاة فيها بانتخاب مزايا كل من المدرستين السالفتين ، وتوحيدها فى مذهب جديد . وتدرج هذا المذهب فى أطوار متعاقبة حتى أوفى على غايته .

ومن أهم ما يلاحظ على هذه المدارس جميعاً أنها أخذت منذ الخليل بن أحمد بمبدأ العليّة ، فكل حكم نحوى يعلَّل ، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علَّة عقلية ، ولم يكتفوا بالعلل القريبة ، فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفيَّاتها ودقائقها ، وكل نحوى بصرى أو كوفى أو بغدادى يجرِّب ملكاته الذهنية ، و يستنبط عللاً جديدة بحسب ما استُخْزِنَ عقله من قوة البرهان وحُشِىَ من عمق الدلالة .

والخليل هو أول من بسط القول فى العلل النحوية بسطاً لفت بعض معاصريه (انظر ص ٦٥ — ٦٦ من هذا الكتاب) فتقدم إليه يسأله : أأخذ هذه العلل عن العرب أم اخترعها من لدن نفسه ؟ فأجاب بأن « العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، و إن لم يُنْقَلْ ذلك عنها » وقال : « إنه اعتلَّ بما رأى أنه علة لما علَّله . فإن سَنح لغيره علة لما علَّله من النحو هى أليق مما ذكره بالمعلول ، فليَأْتِ بها » .

و بذلك انفتح باب العلل واسعاً أمام النحاة ، وأخذ كل حاذق منهم يجلب إليه كل ما يستطيع من غرائب ونوادر ، لم يقفوا بها عند أحكام الإعراب الظاهرة ، بل أداروها فى واقع الكلام الإعرابى ولا واقعه ، وتجادلوا فيها طويلا ،

مفضين فى كثير من جدلهم إلى فروض وهمية ، حتى عقّدوا مصنّفاتهم النحوية تعقيداً شديداً ، وحتى غدا كثير من مباحثها شيئاً عسيراً .

وكنا نظن ظناً أن ابن جنى أول من أفرد للعلل مؤلفات خاصة بها على نحو ما هو معروف فى كتابه « الخصائص » حتى عثر السيد مازن المبارك على هـذا الـكتاب للزجاجى ، وقد أسماه « الإيضاح فى علل النحو » وربما كانت هناك كتب أخرى تسبقه .

والـكتاب طرفة نفيسة ، لما يحمل من دراسة تاريخية جامعة للعلل النحوية ، ولأن صنعة الزجاجى فيه ـ كصنعته فى مختلف مؤلفاته ـ غاية فى الوضوح والبيان ، فالضيم لا يدخل على أسلوبه ، ولا يدخل الاستغلاق على ألفاظه ، إذ كان يطلب دائماً فيما يؤلفه أن يكون مفهوماً بحيث تقبل أوساط المثقفين على قراءته ، وبحيث لا يجدون فيه غموضاً ولا ما يشبه الغموض .

وقد جمع الزجاجى فى هذا الـكتاب العلل النحوية التى عُرفت حتى عصره ، سواء ما اتصل منها بالحدود وأحكام الإعراب ، وما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية ، ونثر فى تضاعيف ذلك بعض آرائه ، غير متحيّف لآراء من سبقوه من البصريين والـكوفيين والبغداديين ، فهو يعرض آراءهم وعللهم فى دقة وتحرّ شديد ، وقد يتدخل ـ ورائده الإنصاف ـ فيؤثر رأياً على رأى ، أو علة على علة ، وقد يترك ذلك للقارىء ما دامت لم تستبن له الحجة الصحيحة التى يحكم على أساسها بين الطرفين المتعارضين .

وجهد نفسه أشد الجهد فى معرفة تطور كثير من العلل ، فبدأ بأطراف منها منذ الخليل وسيبويه ، وسار بها مع الزمن لا يغادر علة لمعتلّ . وهو جانب مهم فى الـكتاب ، لأنه يرينا تطوّر العلل النحوية ، وكيف أخذت تنمو وتتعقد بمضىّ الوقت ، على ضوء ما ثقف النحاة من المنطق أو من الفلسفة أو من الفقه أو من علم الـكلام .

و إذا أخذنا نفحص هذه العلل التى نسّقها الزجاجى فى كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو ، وهى صحة النطق عند المتكلم ، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية ، وهى فلسفة فى جمهورها غير عملية ، وليس وراءها أى طائل نحوى ، كأن يتساءلوا عن سبب الإعراب فى الاسم ، ولمَ كان يظهر فى آخره ولا يظهر فى وسطه أو أوله ؟ أو يتساءلوا عن عدم جزمه كالفعل ، ولمَ كان المثنى يرفع بالألف ولا يرفع بالواو ؟ ولم ضُمَّ النصب فيه وفى الجمع السالم إلى الخفض ، ولم يضم إلى الرفع ؟ ومن ذلك أن يتساءلوا عن الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه ومشتق منه ؟ وهل يستحق الفعل البناء أو يستحق الإعراب ؟ ولمَ استحق الحرف البناء ؟ وهل الإعراب حركة أو حرف ؟ وهل الإعراب أسبق أو الكلام ؟ ولمَ دخل التنوين فى الأسماء ؟

ولكل سؤال من هذه الأسئلة جوابه ، وفى يد كل جواب علّته ودليله ، وتتقابل العلل والأدلة ، ويتجادل فيها النحاة جدالاً عنيفاً ، لا يفيد اللسان ولا اللغة أى فائدة ، إنما يفيد العقل من حيث هو ، وكأنما وجد فيها النحويون تمارين هندسية يشغلون بها أوقاتهم .

ولعل من الطريف أن الزجاجى تنبه إلى طبيعة هذه العلل ، وما فيها من تكلّف وتمحُّل ، فقسمها إلى تعليمية وقياسية وجدلية ؛ فالتعليمية هى العلل الأولى التى تفيدنا الأحكام الإعرابية كأن نقول : العلة فى نصب لفظة « زيداً » فى قولنا : إن زيداً مسافر ، هى مجىء إن قبلها . والقياسية هى العلل الثانية التى تأتى وراء العلل الأولى ، كأن يسأل سائل عن العلة فى أن تنصب « إن » لفظة « زيداً » فيجيب النحاة بأنها هى وأخواتها أشبهت الفعل المتعدى إلى مفعول به واحد ، فعملت عمله ، وتلاها منصوب كأنه مفعول به مقدَّم ، ومرفوع كأنه فاعل مؤخَّر . أما العلل الجدلية فعلل ثوالث تأتى وراء العلل الثوانى ، كأن يسأل سائل : بأى الأفعال تشبَّه إن وأخواتها أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة فى الحال ؟

أو يسأل سائل ثان : لمَ لم تَجْرِ إن وأخواتها على سياق الفعل فيتقدَّم معها مرفوعها على منصوبها كما يتقدم الفاعل على المفعول ؟ أو يسأل سائل ثالث : لماذا لم يجز فى إن وأخواتها أن يتقدم مرفوعها على منصوبها كما يحدث ذلك فى الفعل ؟ فكل ما يعتلّ به النحاة جواباً عن هذه الأسئلة وما يماثلها يدخل فى العلل الجدلية .

وواضح أن العلل التعليمية هى التى يحتاجها الناشئة فى تعلم النحو ، أما العلل القياسية والجدلية أو العلل الثوانى والثوالث فتزيدُه لا جدوى فيه إلا شغل العقل بالتأمل والنظر . وقد كانت هذه العلل المتكلّفة سبباً فى ثورة ابن مضاء القرطبى على النحو العربى وما أصّله النحاة فيه وخاصة نحاة البصرة ، فذهب يدعو إلى إلغاء نظرية العامل التى جَرَّتْ إلى أكثر هذه العلل الفرضية ، كما دعا إلى إلغاء العلل الثوانى والثوالث ونَفْيها من كتب النحو ، إذ وجدها لا تفيد الناطقين شيئاً فى نطقهم بالعربية الصحيحة سوى البعد بهم فى التخيل والفَرْض والوهم .

ومع أننا نؤمن فى عصرنا بأن النحو ينبغى أن ييسَّر على الناشئة ، وأن تخرج منه هذه العلل المعقدة ، نرى من الواجب أن يُعْنى المتخصصون فيه بدراسته فى صورته القديمة وكل ماداخلها من فلسفة العلة ، حتى يتبينوا تطوره وما شُفِع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة ، جعلت بعض المستشرقين يشيد بما تم لهذا العلم على أيدى أسلافنا من نضج واكتمال يحق للعرب أن يفخروا به .

ولعلى لا أبعد إذا قلت إن واجباً على من يحاولون تيسير نحونا أن يحيوا نصوصه القديمة حتى يضطلعوا بما يريدون من هذا التيسير عن علم وبصيرة ، ولذلك لم أتردَّد فى أن أدفع السيد مازن المبارك إلى تحقيق هذا الكتاب ونشره بين أيدى الباحثين فى النحو ، وأن يتخذه موضوعاً لرسالته التى حصل بها على درجة الماجستير فى الآداب من جامعة القاهرة ، فعكف على تحقيقه وإحيائه مُنْفقاً كلّ

مايستطيع من قوة ووقت وعناء ونصب ، وقدّم له بدراسة قيمة ، بحَثه فيها وصوَّر منهجه وأسلوبه ، وحلَّل موادَّه تحليلاً دقيقاً مما جعل ممتحنيه يقدّرون له جهده العلمى فى إحيائه ، ومابذل فيه من مشقة وتذرّع به من دقة . وأنا أهنئه على مانال به من فوز وأذاع من فائدة ونفع .

والله نسأل أن يرزقنا السداد فى القول والإخلاص فى الفكر والعمل ؟

شوقى ضيف